



د. نجم الدين حسن ابراهيم  
وحدة الدين الخارجي

## الاقتصاد السوداني - الخيارات الإستراتيجية في المرحلة الراهنة

### المقدمة

يعتمد السودان ومنذ العام 1992م على تسيير دفة إقتصاده علي فلسفة الاقتصاد الحر بكل مزاياه في تعامله مع العالم الخارجي، ولذلك فقد بني علاقات اقتصادية طيبة مع دول الإقليم. وإذا كان السودان قد حقق في غضون العقد الأخير مستوى إقتصادياً متميزاً بالنمو والتطور إذ حافظ ناتجة المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة علي معدل نمو بين 5.5% و6.5% وحققت قفزات نموية أخرى في شتى القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولعل مجريات الأحداث نحو تلطيف الأجواء السياسية بعد توقيع إتفاقية السلام سوف تلقي بظلالها علي كافة مناحي الحياة الإقتصادية الداخلية والخارجية منها خاصة في ظل العديد من التحديات المقرونة بالعديد من الفرص المتاحة؛ ولذلك فإنه لابد من الوقوف علي كيفية تهيئة المناخ المواتي للانطلاق مع مسار تحديات القرن الحادي والعشرين والأخذ بالإعتبار مواصلة النمو والتقدم في المجالات الإقتصادية المختلفة.

نحاول في هذه الدراسة توضيح مجالات وفرص التعاون الاقتصادي والإستثماري للسودان مع العالم الخارجي سواء تلك التي يوفرها الاقتصاد السوداني أو المتاحة للسودان في الخارج وتوضيح وضع الإستثمار الأجنبي في الخارطة العالمية والتي أي مدي يمكن أن يستفيد السودان من تلك الفرص وما هي الرؤي المستقبلية لمجاراة السياسات الإستثمارية الدولية.

### أولاً : مستقبل الاقتصاد السوداني

إن مستقبل الاقتصاد السوداني بدأ تحديد مساره بتصميم الإستراتيجية القومية الشاملة منذ العام 1992م وبرامجها الإقتصادية والإستثمارية المختلفة لتنفيذها، والتي هدفت وبشكل محوري علي الأهداف المجملية العامة الآتية:

1. مضاعفه الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية الي درجة تحقق مستوى عالٍ من الرفاه الإقتصادي.
  2. السعي نحو بعث الروح الإستثمارية في الرأسمالية الوطنية من جانب والإستثمارات الخارجية المباشرة وغير المباشرة من جانب آخر بغرض تهيئة الظروف الملائمة للانطلاق الاقتصادي .
  3. وبناءً علي ذلك تم الإعتماد علي مرتكزات أساسية في حزمة من السياسات ذات الرؤي المستقبلية لتحقيق الأهداف المنشودة والتي يمكن تلخيصها في الآتي:
  1. خلق بيئة إقتصادية مواتية تساهم في تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات السودانيين لمواكبة التطور التقني.
  2. تنمية مؤسسات القطاع الخاص ومساعدتها علي القيام بدورها في التنمية الإقتصادية بالإستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسودان وبأساليب تنسم بالكفاءة والمحافظة علي سلامة البيئة .
  3. تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنوع في العمل والإنتاج.
  4. القضاء علي مشكلة الفقر ومسبباته نحو تعزيز المستوى المعيشي للمواطن والعمل علي تحقيق التباين فيما بين المناطق وفئات الدخل المختلفة بالسودان.
  5. المحافظة علي البنيات الإقتصادية والمحافظة علي البيئة القومية .
- إن التميز الذي ظهر به الإقتصاد الوطني منذ نهاية التسعينيات وحتى تاريخه والتي أثنى عليه موظفو

المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ يعتبر قوامه مستقبل الإقتصاد وقد تجاوز مرحلة الركود، وبلا شك أن الاستثمار في قطاع البترول والمعادن خير شاهد علي ذلك، رغم أنه أغفل مضاعفة الإنتاج في القطاعات الإقتصادية غير النفطية والمعدنية علي السواء، خاصة وأن السودان يعتمد إقتصاده علي القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والزراعي.

### ثانياً: واقع الخارطة الإستثمارية في العالم:

إن خارطة الإستثمار العالمي توضح إتجاه الإستثمار العالمي صادراً ووارداً، أي تتشكل فيها التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر التي تستجيب لسياسات الإفتتاح الإقتصادي والتجاري سعياً وراء إكتساب وتحقيق مزيداً من الربحية والعوائد الرأسمالية عند استغلال الحوافز وإستراتيجيات الترويج في الدول المستضيفة. إضافة لذلك تغدو أنماط الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو التقارب في الإتفاقيات التجارية وإتفاقيات التجارة الحرة تعزيزاً لمستوي إنصهار وتوالف الحزم الإستثمارية بين الإستثمارات القومية والأجنبية، وبالتالي تحقق أهداف التنمية العالمية التي يتبناها المجتمع الدولي. وبلا شك أن الضغط علي معظم الدول النامية للإلتزام الي منظمة التجارة العالمية يعتبر موطاً قدم لتمارس الإستثمارات الأجنبية دورها في خلخلة الموارد الكامنة في دول العالم النامي أجمع وتسخيرها نحو تحقيق موارد حقيقية لتفعيل عجلة الإنتاج. إن الناظر اليوم الي واقع الخارطة الإستثمارية العالمية يجدها تسيطر عليها شركات عالمية ورؤوس أموال كبيرة تكونت بفعل عمليات الإندماج التي شهدتها العالم الإقتصادي وما يزال يشهدها من خلال تنوع المحافظ الإستثمارية لمجابهة المخاطر الإقتصادية والسياسية والأمنية ليس في الدول النامية فحسب بل في الدول الصناعية الكبرى أيضاً. يوضح الجدول التالي موقف الإستثمار العالمي بمليارات الدولارات الأمريكية من ناحية تدفقات إستثمارية واردة وصادرة ورصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر.

النوع	1982	1990	2002	توقعات 2003
التدفقات الإستثمارية المباشرة الواردة	59	209	651	693
التدفقات الإستثمارية المباشرة الصادرة	28	242	647	653
الرصيد الوارد من التدفقات الإستثمارية	805	1,954	7,123	7,264
الرصيد الصادر من التدفقات الإستثمارية	595	1,763	6,866	7,004
إندماج وشراء شركات	93	151	370	411

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي 2003 - الأكتناد وتوقعات الكاتب للعام 2003

حيث يشير الجدول أعلاه، الي أن التدفقات الإستثمارية الصادرة الي السوق العالمي تعتمد بشكل مباشر علي التدفقات الواردة مما يدل علي أن سوق الإستثمار العالمي لا يعتمد علي خلق الآليات لتوفير الموارد المالية من نقد أجنبي وأسهم وسندات وغيرها من المشتقات المالية؛ خاصة خلال الأعوام 1982م والعام 2003م، بينما ساد العام 1990م الإعتماد علي رصيد الإستثمار في السوق العالمية، وبلا شك هذا نجم عن عمليات الإندماج وشراء الشركات العالمية عابرة الحدود الذي بدوره ساهم في زيادة التدفقات الإستثمارية المباشرة.

ورغم أن حركة الإستثمار الأجنبي حسيماً يشير الجدول أعلاه تتأثر بالحركة العالمية في المجال السياسي، ألا أن هنالك بعض الدول الكبرى تأثرت كثيراً عند إعادة ترتيب وضع الإستثمار العالمي والمحافظ الإستثمارية بهدف تجنب المخاطر السياسية والإقتصادية، ويشير الجدول التالي الي أن الدول الواردة أدناه (علي حسب الترتيب) تأثرت كثيراً بالحركة الإستثمارية في العالم وحقت فقدان أموال كثيرة خلال العام 2002م مثل:

الدول التي حققت مكاسب		الدول التي خسرت من التحركات الإستثمارية	
المبلغ (مليار دولار)	الدولة	المبلغ (مليار دولار)	الدولة
+126	لكسمبرج	- 113.9	أمريكا
+53	الصين	-37	بريطانيا
+52	فرنسا	-22.1	هولندا
+38	ألمانيا	-11.7	المكسيك
+30	أمريكا	-10.1	هونغ كونج والصين
+29	هولندا	-8.2	كندا
+25	بريطانيا	-6.8	أسبانيا

المصدر: تقرير الإستثمار الصادر عن الإنكباد للعام 2003

لا شك أن الحركة الإستثمارية إستوطنت في بريطانيا علي حساب الولايات المتحدة الأمريكية وهذا التحول يعود الي تراجع العائد علي عملة الدولار بجانب تراجع أسعار الفائدة في أمريكا والذي بدوره ساهم في عدم توفر البيئة الإستثمارية في أمريكا مما حدا بهروب كبير لرؤوس الأموال من داخل الولايات المتحدة الي دول الإتحاد الأوربي نتيجة للعجز المتزامن والمتسع في حجم الموازنة التي تحققت بفعل زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي، وهذا التراجع دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة مناطق تجارية حرة في شمال أمريكا وفي منطقة الكاريبي وحتى بدأ التفكير في إقامة منطقة حرة داخل الشرق الأوسط لتعزيز الشراكة التجارية وبالتالي إنعاش الفرص الإستثمارية لرأس المال الأمريكي، وفي ذات الوقت منحت ومازالت تمنح الولايات المتحدة الأمريكية الإعفاءات من ضريبة الأرباح الرأسمالية في حالة إعادة رؤوس الأموال مرة أخرى الي داخل الولايات المتحدة أو في المناطق التجارية الحرة التي أنشأتها وتشارك فيها أو تديرها تجارياً.

أن معظم الشركات التي تعاطمت بفعل الإندماجات العالمية لبناء رؤوس الأموال تعمل في قطاعات الإتصالات والأجهزة الكهربائية وقطاعات النفط أيضاً، والتي تركزت في بريطانيا بفضل إستقرار قيمة الجنيه الإسترليني مقارنة بعملة الدولار، بينما نجد الشركات التي إنتعشت في الدول النامية ومن بينها هونج كونج والصين وسنغافورة والتي وظفت إستثماراتها أيضاً في قطاعات الإتصالات والمنتجات المعدنية والإلكترونيات ومن ثم قطاع البترول.

تأثرت وضعية الإستثمارات العالمية نحو الإنخفاض نتيجة لإنتشار عمليات سداد القروض والتسهيلات الأجنبية المختلفة بين الشركات الكبرى رائدة الإستثمار في العالم مما حدا بإنخفاض عملياتها الإستثمارية وقد طغى معظم عملياتها في قطاع النفط علي الإستثمارات الأخرى.

إن قياس درجة الإنصهار في هذه الخارطة ودرجة الإستفادة منها يتطلب من البلد المعني أن يكون أحد الشركاء التجاريين مع محور اليابان ودول الإتحاد الأوروبي وأمريكا أيضاً وينسب مقدرة رغم تعثرها لجلب الإستثمارات الأجنبية، وذلك لوضع البعد السياسي في الحسبان لما له من مغذي إقتصادي مبطن يؤثر في دورة الإستثمارات الأجنبية للبلد المعني، لذلك نري أن السودان وبوضعيته الحالية يحاول إكتساب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بيد أنه يريد أن يوائم مشروعات الإنصهار في الخارطة العالمية من خلال الإنضمام الي منظمة التجارة العالمية للإستفادة النوعية منها.

### ثالثاً: الشركاء التجاريين للسودان :-

إن منهج سياسة التجارة الخارجية منذ أن نال السودان إستقلاله يعتمد على توجيه فوائض الإنتاج الي الأسواق العالمية من أجل الحصول على الموارد الأجنبية لشراء احتياجات البلاد من السلع الإستهلاكية الضرورية والسلع الرأسمالية بجانب المواد الخام لمقابلة متطلبات التنمية، وفي معظم الاحيان تركز السياسة الإقتصادية لقطاع التجارة الخارجية على فتح مجالات واسعة لصادرات السودان دون التركيز علي أساليب النفع المتبادل، ولا شك أثر هذا سلباً علي تطور قطاع التجارة الخارجية؛ حيث لم تشرك الدولة القطاع الخاص إلا حديثاً في توجيه التجارة الخارجية، إضافة الي أن الدولة إنتفرت الي سياسة رشيدة لتعريف المستورد الخارجي بالموارد الإقتصادية الكامنة التي في حاجة الي تفعيلها بإستثمارات أجنبية من خلال الملحقيات التجارية والمعارض وغيرها من الوسائل المختلفة. وفيما يلي نود التعرف علي الشركاء التجاريين لدولة السودان لمعرفة مدي إنصهار الدولة في العالم الخارجي وما هي السياسات والإستراتيجيات التي تعتمد عليها الدولة في التعامل مع دول بعينها.

أهم الشركاء التجاريين للسودان عام 2000-2003

تصدير منتجات سودانية  
مليون دولار أمريكي

الدولة	2000	2001	2002	2003
السوق الأوروبية المشتركة	138.8	139.5	135.3	138.4
الصين	797.1	1,002	1,281	1,761
اليابان	215.2	82.6	64.2	167.7
السعودية	92.2	24.2	119.3	114.8
دول عربية أخرى	100	199	143	184.4

المصدر: بنك السودان

## أهم الشركاء التجاريين للسودان عام 2000-2003

إستيراد منتجات أجنبية

مليون دولار أمريكي

الدولة	2000	2001	2002	2003
السوق الأوروبية المشتركة	465.7	415	439	534.1
الصين	102	169	196	229.1
الهند	78	88	105	116
أستراليا	81.5	51.8	96	59.2
أمريكا	32.1	16	13.6	11.1
اليابان	50.9	53.4	77.2	85
السعودية	156	198	582	723.9
دول عربية أخرى	170	174	264	422

المصدر: بنك السودان

من الملاحظ أن الشركاء التجاريين محصورين في دول معينة مما يعني أن التجارة الخارجية رغم صغر الحجم لا تمثل الحجم المطلوب مقارنة بالدول ذات الشراكة التجارية الكبيرة كما يتضح من الجدول الآتي:

1. تركز سلع الصادر علي البترول ومشتقاته بالدرجة الأولى ولصالح الصين باعتبارها الراعي الأول لمشروع البترول السوداني.

2. أن التركيز علي قطاع البترول جاء علي حساب المنتجات الزراعية والحيوانية الأخرى مثل القطن والصمغ العربي.

3. ركز السودان علي التعامل مع دول الإتحاد الأوروبي رغم تراجع حجمها.

4. الولايات المتحدة لم تعد شريكاً تجارياً فعالاً وهذا يمكن أن يعلل الي الحظر التجاري ومشكلة تسوية المعاملات المالية عبر البنك الفدرالي الأمريكي.

5. تمثل المملكة العربية السعودية الشريك التجاري المميز بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى وينحصر معظم التعاون التجاري مع السعودية في الثروة الحيوانية .

هذا هو الوضع التجاري، لكن السودان يفتقر الي التقانة اللازمة خاصة في المرحلة القادمة والتي يمكن أن تتحقق عبر التعاون التجاري مع اليابان وأمريكا باعتبارهما دولتا التقانة العالمية ومصدرها.

**رابعاً: الفرص التي يوفرها السودان للعالم الخارجي :-**

يرتبط السودان بعلاقات اقتصادية متميزة مع مختلف دول العالم وذلك نابع من سياسته الحكيمة في التعامل مع الدول الصديقة وتيسيره لسبل الاتصال والتعاون واحترامه للمبادئ والأعراف والقوانين الدولية، ولذلك يسعى لأن يكون الدولة الرائدة في التعامل مع شركائه التجاريين لتعزيز فرص الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

وتركز الاستراتيجية الاقتصادية للسودان على بعض القطاعات باعتبارها قطاعات واعدة يتوقع لها أن تلعب دوراً هاماً في تنويع مصادر الدخل القومي ، وهذه القطاعات متمثلة في القطاع الزراعي والصناعي ، والقطاع السياحي وقطاع النفط والمياه العذبة. ولذلك يستهدف السودان الاستثمار الأجنبي في هذه القطاعات وقد وفر لها مناخاً استثمارياً مناسباً مدعماً بالحوافز والتسهيلات الاستثمارية المجزية والمتمثلة في :

•• موقع إستراتيجي وإستقرار سياسي ينتظره .

•• موانئ مفتوحة على الخطوط الملاحية الدولية والتي تتمتع بمواصفات عالمية حول المراسي.

إعفاءات متميزة ضرائبية وجمركية على السلع الرأسمالية والسلع الأولية المستوردة.

أراضى زراعية شاسعة وخصبة وتتمتع بالتسطح والمرونة و سهولة التحضير. •• معادن نفيسة تحت الأرض ذات قيمة إضافية عالية.

•• عمالة رخيصة وماهرة ومتوفرة في أي زمان ومكان.

•• لا توجد قيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال.

•• إجراءات لمحاربة الإغراق في السوق بإتباع سياسة الميزة النسبية.

•• تيسير إجراءات الترخيص.

•• مناطق سياحية متميزة وسهلة التطوير وتتمتع بمواقع متميزة تساهم في جذب السياح الأجانب.

**رابعاً: جودة المنتجات السودانية:**

رسم السودان لسياساته التصنيعية مبدئين أساسيين يقضي أولهما بالتصنيع من أجل إحلال الواردات( خاصة السلع

الغذائية التي تعتمد علي الكيماويات في تصنيعها وحفظها الي ميعاد إستهلاكها) ويهتم الثاني بالتصنيع من أجل التصدير وهذه تعتمد علي جودة المنتج حسب المواصفات العالمية خاصة السلع الزراعية الحيوانية التي تعتمد علي المراعي الطبيعية، وقد خط السودان خطوات متقدمة في تطبيق هاتين السياستين حيث غدت السلع السودانية المنشأ تحتل مكاناً بارزاً في الأسواق المحلية كما استطاعت أن تغزو الأسواق في مختلف قارات العالم.

ومعروف عن السلع السودانية المنشأ جودتها المميزة العالية ولذلك لا تجد صعوبة كبيرة في إرضاء رغبات أذواق المستهلكين، هذا وقد اتسعت قاعدة السلع السودانية التي يمكن تصديرها إلى دول العالم الأخرى مثل السلع الآتية:

- الثروة الحيوانية التي تعتمد علي المصادر الأساسية الطبيعية.

- المعادن النفيسة ذات الطلب العالمي المتجدد والمستدام مثل الذهب والفضة.

- السلع الهامشية التي لها رواج كبير في السوق العالمية مثل الكركدي والسنمكة.

- الفول السوداني الذي يدخل في كثير من السلع الأولية غير الكيماوية.

- سلعة الكروم كسلعة وسيطة.

**خامساً: حاجة السودان الي**

**التعاون الاقتصادي الخارجي**

في ظل السياسة الحكيمة للسودان والمتمثلة في الانفتاح الاقتصادي والتجاري والاستثماري

الحر مع دول العالم المختلفة؛ فان السودان لا بد أن يرتبط بعلاقات وطيدة مع مختلف دول العالم في إطار

المتغيرات العالمية المتسارعة تحت مسمى العولمة والسياسات المصاحبة لها ، ومن هنا ينبغي على المشرعين وصانعي القرار أن يكونوا على دراية بإحتياجات السودان من التعاون الاقتصادي الخارجي والمتمثل في :

**أولاً : إحتياجات القطاع التجاري :** يرتبط السودان بعلاقات تجارية وطيدة مع مختلف دول العالم فهو يصدر الي دول عديدة كما أنه يستورد بذات القدر من عدة دول ومع اتساع رقعة التبادل التجاري للسودان تبرز الحاجة الي الآتي :

1 - تجسير فجوة العجز التجاري مع العالم الخارجي عن طريق زيادة الصادرات السودانية إلى العالم الخارجي بزيادة الإستثمارات الموجهة نحو الصادر.

2 - توسيع قاعدة التعامل الضيق مع العالم الخارجي بزيادة حجم التبادل التجاري خاصة جانب الصادرات ذات المنشأ السوداني وذلك بإستخدام الوسائل الآتية:

أ - ضرورة تعزيز العلاقات الإقتصادية بقيام الملحقيات التجارية في النقاط التجارية الهامة في العالم الخارجي، وزيادة تبادل زيارات الوفود التجارية بين السودان والشركاء التجاريين القدامى والحديثين.

ب - المشاركة المتبادلة في المعارض الدولية التي تقام في هذه الدول وفي السودان للتعريف بنوعية الصناعات والمنتجات الوطنية .

ج - التقيد التام بالمواصفات العالمية نحو تحسين جودة المنتجات السودانية والدعاية والترويج لها في الأسواق الخارجية .

د - الحرص علي الحصول على

المعلومات ذات الصلة بالفرص التجارية والمنتجات المتاحة للتصدير .  
 هـ - السعي نحو توالف السياسات الجمركية للمساعدة على التعاون التجاري بين دول السودان والعالم الخارجي .  
 3 - تسهيل وصول المنتجات السودانية إلى أسواق الدول الأجنبية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية العالية وإلغاء الحواجز الأخرى غير الجمركية كنظام الحصص والقيود الإدارية الأخرى.

**ثانياً : إحتياجات التنمية القومية :**  
 ضمن الرؤية المستقبلية للاقتصاد السوداني فان السودان في طور تنفيذ العديد من المشروعات القومية الإستثمارية الضخمة في السودان كمشروع تعبيد الطرق القومية التي تربط دول القارة المجاورة بالسودان وبالموانئ شرقاً، ومشاريع السكك الحديدية، ومشروعات الأسمدة والكيماويات، وإستخراج وتكرير البترول، ومشاريع الطاقة والكهرباء، وغيرها من مشروعات البنى التحتية الكبيرة التي تحمل مدلولاً تنموياً.

ويحتاج السودان في هذا المجال خاصة في هذه المرحلة؛ الي المشاركة الأجنبية برؤوس أموالها لتمويل المشاريع وبخبرتها الإدارية والفنية في إنشاء هذه المشاريع وتكمن الفوائد التي سيجنيها السودان من الاستثمار الأجنبي في التالي :-

1 - تعزيز الطاقة الإنتاجية التي تساعد على تنوع مصادر الدخل دون اللجوء إلى الديون الخارجية .  
 2 - تساعد على تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

بالسودان وتقلل من عجز الموازنة الحكومية للسودان .

3 - تساعد على توسيع فرص تشغيل العمالة الوطنية في القطاع الخاص خاصة مع محدودية التوظيف في مؤسسات القطاع الحكومي .  
 4 - تساعد على تقوية العلاقات ما بين السودان ومصدر الجهات الممولة للمشروعات المقامة في السودان .

**ثالثاً : إحتياجات التقانة والميكنة :**  
 السودان كإحدى الدول النامية التي تقوم ببناء وتشيد المنشآت والمصانع الحديثة، لذلك فهو يحتاج إلى تعاون اقتصادي خارجي يضمن نقل التكنولوجيا المناسبة والملائمة لمنشآته مع ضمان تدريب الكوادر السودانية على استخدام هذه التكنولوجيا دون الاعتماد على الجهات الخارجية في نقل وتشغيل وإدارة هذه التكنولوجيا .

كما أن السودان يريد تعاون الجهات الخارجية في عملية توطين هذه التكنولوجيا بالإضافة إلى إقامة مراكز البحث العلمي والتطوير التقني.

**رابعاً : إحتياجات بناء القدرات :**  
 يعاني السودان من نقص وعدم توفر الخبرات العلمية والفنية والإدارية من الكوادر الوطنية، ولذا برزت الحاجة لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية من خلال التعاون مع الدول الأجنبية في المجالات التالية :-

1- التدريب داخل السودان عن طريق إرسال خبراء أجانب إلى السودان .  
 2 - ابتعاث الكوادر الوطنية السودانية للتدريب في الخارج من خلال الدورات التدريبية طويلة وقصيرة

المدى التي تساعد في دفع العمل.  
**خامساً : ترقية القطاع السياحي :**  
 يتطلع السودان للاستفادة من الخبرات الأجنبية في المجالات التالية :  
 1 - كيفية إقامة المشاريع السياحية والترويج لها .  
 2 - إقامة مشاريع سياحية مشتركة داخل السودان .  
 3 - استهداف الوفود السياحية الزائرة للسودان .

وختاماً إذا لزم للسودان التعاون مع بعض الدول مستقبلاً لأغراض دعم وتيرة الإستثمار الأجنبي المباشر؛ لا بد من مراعاة شروط التعامل والتعاون الخارجيين في إطار قوانين الجمارك والضرائب وسياسات الإنفتاح الخارجي تجاه السودان حتي لا يكون التعاون الخارجي علي حساب السودان.

وبلا شك أن التعاون الأجنبي له محاذير كثيرة ما لم تراعي فيه الأهمية الإقتصادية ومدى إمكانية تجاوز سداد الفواتير السياسية، بجانب تقييم خارطة التعاون الإستثماري بحيث يتطلب إصطحاب مشروعات الإستثمار بمشروعات خدمية في شكل منح ومساعدات لا تحتسب ضمن كلفة الإستثمار الأجنبي المباشر.

#### المراجع :

1. التعاون الإقتصادي العماني - وزارة المالية والإقتصاد الوطني - سلطنة عمان 2000م.
2. الهيئة العامة لسوق المال - مجلة سوق المال - العدد 15- الربع الأول 2001م.
3. بنك السودان - التقرير السنوي للأعوام 1999 وحتى العام 2003م.
4. تقرير الإستثمار العالمي للعام 2003م - الأنكت